سوسيولوجيا الفعل النقابي (التضامن النقابي كفعل اجتماعي)

Sociology of syndicate act (syndicate solidarity as a social action)

منسول الصالح[1]*، رقاقدة السعيد [2]، لعور ليلى[3]
[1]جامعة البليدة2 (الجزائر)، es.mansoul@univ-blida2.dz
[2]جامعة غرداية (الجزائر)، regagdasaid@yahoo.fr
[3]جامعة المسيلة (الجزائر)، leilalaouer@gmail.com

Mansoul Esaleh [1*], Regagda Said [2], Laouer Leila [3]
[1] Blida 2 University (Algérie) & [2] Ghardaia University (Algérie) & [3] M'sila University (Algérie).

تاريخ الاستلام: 2022/04/21 تاريخ القبول: 14 /2022/12 تاريخ النشر: 2020/01/25

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى تحليل مفهوم التضامن النقابي كفعل اجتماعي، تمارسه النقابات المستقلة في الجزائر في الوقت الحالي، والذي يعد نتاج للتعددية النقابية من خلال مواثيقها وقوانينها، حيث نجد أن النقابات المستقلة في الجزائر من كرست هذا المفهوم في الواقع من خلال اتحاد بعضها داخل القطاع الواحد مجسدة معنى التضامن والعلاقات الشبكية لأجل تحقيق متطلباتها والدفاع عن أخرى، وتوجد العديد من النماذج النقابية في ذلك خاصة في قطاع التربية.

الكلمات المفتاحية: النقابة، الحركات الإجتماعية، الهابيتوس.

Abstract:

This article aims to make the analysis of the syndicate solidarity concept as a social act practiced by independent syndicates in Algeria nowadays. It is a product of syndicate multitude through its charters and laws. We find that the independent syndicates in Algeria have devoted this concept in reality by uniting some of them within the same sector incorporating the meaning of solidarity and network relations in order to achieve its requirements and defend others. There are many syndicate models like that, especially in the educational field.

Key words: syndicate , social movements , habitus

* منسول الصالح.

1. مقدمة

تشكلت النقابية في الجزائر في ظل الاستعمار الكولونيالي على غرار الدول العربية مما تبنت دور الدفاع عن الوطن بغية تحقيق الاستقلال، واستمر هذا التوجه حتى بعد الاستقلال أين واصلت النقابات العمل تحت هيمنة الحزب الواحد الذي سطر برامجها واستراتيجياتها ممثلة في الإتحاد العام للعمال الجزائريين، غير أن الخارطة النقابية بعد أحداث 1988 والتوجه نحو التعددية، أعطاها فرصة التشكل بوجه جديد مما سمح بظهور نقابات مستقلة تنشط في قطاعات متعددة تمثل مختلف العمالة التابعة لها، فشهدت النقابية برامج واستراتيجيات جديدة لأجل الدفاع عن مستخدميها تحكم في هذه الأخيرة كل من المنطق الاقتصادي والسياسي بل والثقافي كذلك، وكثيرا ما كانت النقابية عرضة للهيمنة والضغط والوصاية وهذا ما أدى إلى ازدواجية الحركات النقابية والحركات الاجتماعية في تسعينيات القرن الماضي، لتبقى النقابية في الجزائر في تنامي مستمر لها إثر ذلك التضامن الذي شهدته على مستويات وقطاعات متعددة كالتربية والصحة ، أين ظهرت كونفدراليات نشيطة في هذا الجانب وحاولت إعادة رسم الخارطة النقابية المستقلة بوجه جديد لبلورة بعدها الهوياتي والوظيفي .

2. مفاهيم الدراسة

2. 1. النقابة :

عرفها ألان توران بأنها:"منظمة للدفاع والهجوم الاقتصادي تناضل من أجل أجر أحسن ومن أجل توظيف آمن على الأوتوقراطية وأرباب العمل (زبيري، 2019، صفحة 14). ركز هذا التعريف على قضيتين جوهريتين يتأسس عليهما العمل النقابي، حيث تتمثل الأولى في قضية الدفاع عن مصالح المنخرطين فيها ، ويعد هذا المبدأ الذي تأسست لأجله النقابة ضد النظام الرأسمالي، والثانية هي المشاركة في العملية الاقتصادية باعتبارها شريك اجتماعي خاصة النقابات في ظل النظام الإشتراكي، وعند ربط مفهوم النقابة في الجزائر بالمفهوم نجد أن الممارسة النقابية وظيفيا تختلف عن التعريف وذلك راجع إلى طبيعة الواقع الإجتماعي الذي تنشط فيه والقوانين الناظمة لها، إضافة إلى الإكراهات التي تتعرض لها.

2. 2. الحركات الإجتماعية:

نجد أن المفهوم طرح لأول مرة من طرف الفيلسوف الألماني "لوريتز فون ستين"الذي نشره في أحد كتبه عام 1850 ، فقد خصص مضامينه لدراسة حركات الإصلاح ودراسة العقائد، وحركات الثورة الفرنسية.

فعرفها بلومرBlomr على أنها هي ذلك الجهد الجماعي الرامي الى تغيير طابع العلاقات الإجتماعية المستقرة داخل مجتمع معين (Francois & Alain, 1985, p. 50) . فالحركات الاجتماعية حسب بلومر ظهرت لأجل تغيير كل ماهو ثابت وقابل للتغيير داخل المجتمع سواء تغيير كلي أو جزئي.

2. 3. الهابتوس Habitus:

عبارة عن بنية تقوم بتنظيم أشكال من الممارسات والتمثلات وتعميمها، وهو نتاج للظروف الحياتية النابعة من مواقع الغير وظروفه الخاصة، ويضيف بورديو معنى أخر لهذا المفهوم بقوله" هو نظام مـــن الاســـتعدادات الدائمة التي يمكن نقلها من جيل إلى أخر من خلال التنشئة الاجتماعية التي تبدأ بالعائلة والمدرسة حيث تتشكل

لدى الفرد بنية معرفية..." . (غسان، 2016، صفحة 11)، فعند اسقاط مفهوم الهابيتوس على مفهوم الهابيتوس النقابي يمكن القول أن الطابع الذي وجدت فيه النقابة خاصة في الفترة الكولونيالية لازالت حاضرة لليوم في تمثلات النقابيين وعملها تحت المظلة السياسية لفترة من الزمن كرست ممارساتها لأجل العمل السياسي، إلا أن الخارطة النقابية اليوم رغم ما تعانيه من ضعوط وإكراهات فهي تحاول الحفاظ على وظيفتها الأساسية.

3. الجزائر من الحركات الاجتماعية إلى الحركات النقابية

في إطار تحليل فعل الحركات الاجتماعية التي تشكل ظاهرة اجتماعية نالت تناولا واسعا في الأدبيات السوسيولوجية الكلاسيكية والمعاصرة وحتى الحديثة، لما لها من دور في عملية التغيير الاجتماعي وبنية المجتمعات وأنساقها، حيث نجد مفهوم الحركات الاجتماعية طرح لأول مرة من طرف الفيلسوف الألماني "لوريتز فون ستين"الذي نشره في أحد كتبه عام 1850 ، فقد خصص مضامينه لدراسة حركات الإصلاح ودراسة العقائد، وحركات الثورة الفرنسية. (Francois & Alain, 1985, p. 730)، نجد أن مفهوم الحركات الاجتماعية ارتبط بالتغيير الاجتماعي الشامل أو الجزئي لذا فالعالم الأوروبي من خلال الثورات سواء التي انتفضت لأجل تغيير أنظمة الحكم ومنها نجد الثورة الفرنسية، أو حركة الإصلاح الديني الواسعة التي قامت بها أوروبا ضد كل ماهو منافي للمنطق من جهة وعامل لسلب الحقوق، بحيث استطاعت هاته الأخيرة تغيير الأنظمة وبنيتها، وكان الشرط الأساسي لتجمع جهود الأفراد للحراك هو الوعي الجمعي والعقلاني الذي يعد بعد أساسي تقام عليه الحركات الاجتماعي.

من جهة أخرى أسس ألان تورين**Alain tourain** المنهج الفعلوي كأساس لتحليل الحركات الاجتماعية التي تقوم على ثلاثة مبادئ أساسية (مبدأ الهوية: هو تحديد الفاعل هوية نفسه ذلك أن الصراع هو الذي يكون وينظم الفاعل) (مبدأ المعارضة: الذي يمكن تحديده بالكيفية التي نحدد بها مبدأ الهوية، حيث يعمل التراع على كشف المنافس ويشكل وعي الفاعلين المتواجدين في الساحة) (مبدأ الكلية: يؤسس مبدأ الكلية وفق نظام الفعل التاريخي الذي يتصارع المتخاصمون المتواجدون فيه لأجل السيطرة) (بوبكر، 2017، الصفحات 37-38)

ومن خلال الواقع الجزائري الذي شهد تنامي للحركات الاجتماعية نتيجة أحداث 1988 التي ما هي إلا تعبير عن تذمرات الجبهة الشعبية تجاه الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والانسداد السياسي الذي تمر بها البلاد، فسياسة التهميش والإقصاء الواسعة لمختلف شرائح المجتمع، إضافة إلى الاحتكار السلطوي من طرف فئة قليلة على مؤسسات الدولة وأجهزتها، في حين على المستوى الاقتصادي أدى نقص وتدني أسعار النفط الذي يمثل 95% من مداخيل الجزائر من العملة الصعبة. (لعياشي، 2020، صفحة 17)إلى تأجيج براكين الغضب الاجتماعي خاصة لدى تلك الفئات الاجتماعية التي تطالب بالتوظيف ومناصب العمل، فنقص القدرة الشرائية وأزمة التوظيف والسكن والنقل حالت دون تحقيق الاستقرار السياسي والأمن الاجتماعي.

على المستوى النقابي أفضى دستور 23فيفري 1989 إلى تعددية سياسية مقابل تعددية نقابية، إلا أن المركزية النقابية بقيادة الإتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA ، كان لها رأي مخالف للطرح حيث رأت بأن

ذلك يسهم في حدوث الشرخ والتصدع وسط الطبقة العاملة التي أساسا تمتاز بالضعف والهشاشة وهذا الطرح يستند إلى نية المركزية النقابية في احتكار العمل النقابي، حيث طرح في المادة 53 من الدستور الجديد أن ممارسة العمل النقابي حق لكل الفئات المهنية طبقا لما نص عليه القانون 14 من تاريخ 02 جوان 1990 والذي يتضمن الكيفية والأحكام والقوانين لممارسة العمل النقابي فالمادة 39 تضمن الحريات في إنشاء الجمعيات كما أن المادة 54 جاءت لتضمن حق الإضراب وفي هذا السياق جاء القانون 14/90 الذي يسمح لأول مرة بالتعددية النقابية (زبيري، 2019، الصفحات 36-37)

لكن ما يمكن طرحه من تساؤل ما هي علاقة الحركات الاجتماعية بالحركات النقابية في الجزائر؟ هل هي علاقة ارتباط علائقي أم علاقة ارتباط وظيفي؟

للإجابة على الإشكالية لا بد من الرجوع إلى سنوات التسعينيات من القرن الماضي في تاريخ الجزائر لنشير إلى تلك الحركات النقابية التي ظهرت على الساحة الاجتماعية ودخولها تحت غطاء الحركات النقابية، حيث نجد أن هذه التحالفات حولت فضاء العمل إلى مجال للرهان السياسي وبنية للمعارضة السياسية، وبهذا تحولت المؤسسات إلى مجال لصراع أقطاب ذات توجهات إيديولوجية وثقافية مختلفة حيث يصرح الباحث الجزائري جابي ناصر قائلا " شهدت الجزائر منذ بداية التسعينيات ظهور الكثير من الحركات الاجتماعية داخل عالم الشغل، التي تعكس بدقة موازين القوى بين الحركة العمالية الجنينية والقوى الاجتماعية الحاكمة الجديدة التي لا زالت في حالة صعود" . (بولعراس، 2017، صفحة 233). وما قدمه الباحث من مثال يظهر قوة علاقة الارتباط بين الحركات الاجتماعية والحركة النقابية حيث يقول" تكوين النقابات المستقلة الذي كان في بعض محطاته تحت تأثير مباشر لتوجهات إيديولوجية وسياسية كذلك، فقد دشن التيار الإسلامي ممثلا في الجبهة الإسلامية للإنقاذ تنظيم نقابة إسلامية للعمل، تمكنت من الاستحواذ على قاعدة عمالية كبيرة وقيامها بعدة إضرابات مطلبية خلال نفس الفترة" (بولعراس، 2017، صفحة 233) لكن هذا الصراع لم يكن مبنيا وفق تلك المفردات المهنية بل اتخذ الشكل الاجتماعي منطلقا له حيث أضحت الصراعات مبنية على أساس ثقافي وعقائدي.

فما يمكن استخلاصه من هذا الارتباط أن التعددية السياسية أفضت إلى تعددية نقابية حيث قبيل سنة 1992 ظهرت حوالي 53 نقابة مستقلة، لكن هذه الاستقلالية بقيت مجرد قانون وحبر على ورق في ظل بروز حركات اجتماعية واسعة أسست تحت مشاريع نقابية، وهذا بدوره يكشف العلاقة بين النسق السياسي والنقابي الذي يمكن الاصطلاح عليه بالوصاية الحزبية على النقابات. إلا أن الصورة لا يمكن تعميمها خاصة بعد سنوات 2000 حيث خطت النقابات خطوات جديدة نحو التأسيس لهابتوس نقابي مستقل يستمد برنامجها وشرعيتها النقابية من الفضاء والقاعدة إلي تمثلها، وعند الحديث عن الهابتوس النقابي كمفهوم حظي بالاهتمام في فكر بيار بورديو الذي يشير إلى "أنه خطاطة موحدة و متجانسة من التصورات والأفعال والإدراك التي يحملها أعضاء طبقة أو جماعة ما" (الدين، 2014، صفحة 53) . فالجماعة النقابية تجمع بينها روابط تضامنية تعبر عن تلك الثقافة والقيم المشتركة، حيث نجد أن الفعل النقابي في بينته بالنسبة للنقابات في الجزائر انتقل من الكلية إلى الجزئية أي من المركزية النقابية إلى نقابات فئوية مطلبية توحد أعضائها وأهدافهم مجموعة

الظروف والمطالب حيث يذكر ج فوص في هذا الطرح قائلا"المعاناة الجماعية للفريق النقابي، هي التي تعرفنا بمفاهيم الأهداف النقابية والسياسة النقابية، فقوة وإمكانيات الفريق النقابي هي التي تعكس في مجموعها الوجه الحقيقي لحياة الفريق النقابي" (بولعراس، 2017، صفحة 230)، هذه النقابات الفئوية المستقلة التي غلب عليها في الجزائر الطابع الإداري بحيث انتقلت النقابة من المفهوم الصناعي المتمخضة عنه إلى الجانب الإداري خاصة قطاع الوظيفة العمومية ومنها الصحة والتعليم التي استطاعت تكوين نقابات تدافع عنها وعن حقوقها.

4. البراديغم النقابي والهوية النقابية في الجزائر، المسار والتحولات

بعد دستور التعددية والانفتاح السياسي شهد المجتمع الجزائري تغيير في النية السياسية من الأحادية إلى التعددية، وتغيير في بنية العمل النقابي الانتقال من المركزية النقابية إلى التعددية النقابي، فهذا الأخير يعد بمثابة نقطة التحول والقطيعة مع الماضي السياسي من جهة والنقابي من جهة أخرى مما أفضى إلى بروز براديغم جديد يحتوي على مجموعة من المفاهيم التي شكلت في مجملها مفهوم الهوية النقابية التي تعرف بأنه" تلك المعاني والدلالات القيمية والرمزية منها والمادية، التي تتبلور من خلال الأفعال السوسيومهنية المطلبية للتنظيم النقابي، والتي تشكل مرجعيته ومعالمه الأساسية عقيدة وتنظيما وإستراتيجية" (بولعراس، 2017، صفحة 223) وبالتالي سنحاول تحليل هذه الهوية انطلاقا من أبعادها المرجعية:

4 .1. العقيدة المطلبية للنقابة:

سنحاول تحليل هذا البعد فيما يخص المركزية النقابية وتليها فترة التعددية النقابية، ومنه يمكن تلخيص هوية النقابية المركزية في ثلاثة أبعاد:

-البعد الاحتكاري (الاحتوائي): احتواء كل الطبقة العاملة باختلاف فئاتها صناعية، زراعية، خدماتية

-البعد البيروقراطي: ونقصد هنا إجراءات الانخراط داخل النقابة وعلاقة هذا الأخير بالحزب السياسي الحاكم

-البعد السياسي: هيمنة الحزب الحاكم على المركزية النقابية ووضع برامجها وخططها خدمة للعمل السياسي.

نعرف من خلال هذه الأبعاد شبه غياب للفعل المطلبي النقابي ضمن إستراتيجية وعقيدة نقابة الإتحاد العام للعمال الجزائريين مقابل المشاركة التنموية له واعتباره شريكا اجتماعيا واقتصاديا نتيجة ذلك التداخل بين النسق النقابي والنسق السياسي، لكن بعد دستور التعددية أخذ الفعل المطلبي بالتنامي والارتفاع كمحصلة لعدة عوامل اقتصادية واجتماعية، ومن بينها ارتفاع الريع البترولي، الظروف الاجتماعية والاقتصادية والمهنية كان العامل يعيشها آنذاك، إضافة إلى تكريس القوانين التي ساهمت بدورها في إعطاء الحق للنقابات المستقلة بالتفاوض والحوار الجماعي فيما يخص علاقات العمل حيث اعتبرت النقابة بمثابة وسيط بين العمال والجهات الوصية حيث يصرح ريشارد هيومان "بأن وظيفة النقابية هي إدارة العلاقة بين طرفي علاقة العمل وهي مهمة شديدة التعقيد والصعوبة" (عنصر، 2012، صفحة 12).

4 .2. التحول من الفعل إلى الممارسة:

باعتبار الفعل هو ضرب من السلوك الاجتماعي الذي يمارسه الفاعل وسط اجتماعي معين لإضفاء معنى على الفعل في وجوديته، كذلك الفعل النقابي يسعى لرسم الخارطة النقابية فكرا وممارسة، وبالرجوع إلى حالة النقابات في الجزائر الذي تراوح بين الارتباط والقطيعة عديد من المرات خاصة بعد دستور التعددية التي انتشرت فيها أورثوذكسية نقابية ساهمت في إعادة هيكلة الخارطة النقابية من جديد لكن ما يهمنا في هذه الجزئية هو التحول الذي حصل على مستوى منطق الفعل النقابي وعقلانيته:

4 .3. الفعل النقابي كفعل جماعي:

كتب غوستاف لوبون في كتابة روح الاجتماع عن قانون الجماعة أو كيف تتشكل الوحدة الفكرية النفساني للجماعة حيث يصرح" في بعض الظروف يتولد في الجمع من الناس صفات تخالف كثيرا الأفراد المؤلف منها، حيث تختفي الذات الشاعرة وتتجه مشاعر الأفراد صوب واحد فتتولد روح عامة ، فكأن ذلك اللفيف –الجماعة– ذات واحدة ويصير خاضعا لناموس الوحدة الفكرية الذي تخضع الجماعات لحكمه" (لوبون، 2019، صفحة 11)، ومنه حسب تفسير النظرية النفسية في ظهور النقابة فإن الحرمان وعدم الاستقرار النفسي دافع وراء انخراط العامل في النقابة فحسب فيليين "إن النقابة تحقق التوازن النفسي للعامل الذي نتج عن شعور بعدم تحقيقه لحاجاته" (الرحمان، 1998، صفحة 206) ، ومنه فالعقد النفسي بين العامل والنقابة هو إنتاج للفعل الاجتماعي الذي نطلق عليه مصطلح الاندماج داخل الجماعة ويعمل بقواعدها ومواثيقها، وبالتالي خاضع لقيمها مما تصبح تمارس عليه نوع من التأثير الإرادي. الذي حدده كرافت في طرحه لمفهوم النقابة كجماعة مرجعية في ثلاثة مفاهيم أساسية وهي، التقمص والتأثير والاندماج " (محمد و خليل، 1995، صفحة 80)

4 .4. التحول من الإضراب التعبيري إلى الإضراب المتجذر:

الإضراب من الناحية السوسيولوجية، هو فعل اجتماعي عقلاني ومنطقي يقوم به فاعلين اجتماعيين لفرض وجودهم داخل فضاء اجتماعي معين كان مؤسسة أو منظمة أو مصنع...، للتعبير عن ذلك الخلل الوظيفي في علاقة العمل بين العمال وأرباب العمل مهما كانوا مؤسسة مستقلة، أدارة، حزب، أو سلطة، ينتج هذا الفعل الاجتماعي عن طريق الوعي الجمعي للفاعل الاجتماعي ووعيه بذاته مما يدفعه إلى ضرورة التكتل ومواجهة رب العمل، فالتناقض على مستوى البناء الاجتماعي يقودنا الى فهم فعل الإضراب من منظور الاقتراب الصراعي الذي يعبر عن وجود بنائين أو طبقتين مختلفتين وغير متكافئتين، بين طبقة مهيمنة على العمل وأدواته ووسائله، وبين طبقة تبع جهدها ومستغلة من طرف الطبقة الأولى فعن طريق هذا اللاتوازن ينتج الإضراب كآلية لرفض الوضع الاجتماعي لها، حيث ذهب داهندروف إلى أن المصنع مكون من فريقين فريق يمتلك القوة وفريق تابع للأول، ومنه فإن الإضراب يعبر عن ضغط يمارسه الفريق الثاني على الأول ويتخذ عدة أشكال منها: الاحتجاج، التوقف الجماعي عن العمل . (فريدمان و نافيل، د س، صفحة 243)وعند عمل مقاربة لفعل الإضراب بالنسبة للنقابة في الجزائر لا بد من الإشارة إلى فترتين متباينتين أسستا لهذا الفعل خلال فترات زمنية مختلفة، حيث عند الحديث عن فترة هيمنة النقابة المركزية على الساحة النقابية واعتبارها حزب

بيروقراطي نلتمس فعل كمون وضعف لفعل الإضراب ولكن ليس سببه رضا الطبقة العاملة عن الوضع العام بقدر ما هو استجابة الحزب لمطالب النقابة نتيجة العلاقة اللامتناهية بينهما، لكن شهدت سنوات 1969-1988 إضرابات مكثفة داخل عالم الشغل دون تأطير الإتحاد العام للعمال الجزائريين، وهذا ما يكشف عن التصدع والاختلالات الوظيفية الحاصلة بين القاعدة والقمة نتيجة لعدم تلبية النقابة لمطالب العمال، ومنه اتخذ شكل الإضراب خلال هذه الفترة حسب الباحث الجزائري جابي ناصر" صفة الإضراب التعبيري" أي أنه إضراب قصير المدى لا يتجاوز 3 أيام، في حين شهدت الفترة الثانية تغيير في مورفولوجية الإضراب إضافة إلى تمركزه الجغرافي والقطاعي نتيجة للتغير على مستوى البنية النقابية التي انتقلت من عمال الياقات الزرقاء (عمال المصانع) إلى أصحاب الياقات البيضاء (عمال الإدارة والوظيفة العمومية) مما فرض تغير في منطق فعل الإضراب الذي يعتبر وسيلة ضغط تمارسها النقابات لأجل التعبير عن مطالبها وحقوقها.

5. التضامن النقابي المفهوم الحديث من المطارحة إلى البناء

شكل مفهوم التضامن النقابي أحد أبعاد الهوية النقابية ضمن الأدبيات السوسيو تنظيمية رغم قلة التراث الذي تناول الموضوع، فقد أشار ريشارد هيومان إلى المفهوم الذي اعتبره أحد صور ومؤشرات الهوية النقابية، ولكن عند إسقاط المفهوم على النقابات الجزائرية ذات الخصوصية المنفردة عن غيرها من التجارب النقابية الأخرى التي تحكمت فيها ظروف سياسية واجتماعية وقيمية أسست لهذا الفعل.

يشكل التضامن داخل النقابة أو بين النقابات صورة للعمل الجماعي الذي يهدف إلى تحقيق التماسك والانسجام والتكامل داخل النسق النقابي ومنه يعمل على تحقيق الأهداف المسطرة ضمن ما يعرف بالبرنامج النقابي، اذ يعبر التضامن عن التماسك داخل الجماعة الواحدة الذي بدوره يحقق رهانات الفعل النقابي ويجنب الجماعة النقابية تلك التصدعات وسط نسيجها وبنائها، ولعل مفهوم التضامن النقابي يعتبر أحد المفاهيم التي تشكلت في الجزائر عقيدة وممارسة بعد دستور التعددية وظهور نقابات فئوية وقطاعية تدافع عن مستخدميها، لذا نجد أن الطرح القانوني كان أول من أسس للمفهوم من خلال القانون 90/11 الذي طرح فكرة التضامن بين النقابات شرط أن تكون ناشطة في قطاع واحد، غير أن ممارسته تأخرت قليلا نظرا للبيروقراطية الإدارية المستمدة من المركزية النقابية إضافة إلى زعامة القيادة النقابية لها التي تبحث عن السيطرة والحكم، لذا كانت أول تجربة لتجمع النقابات المستقلة هي تجربة اللجنة الوطنية للنقابات المستقلة (CNLS) سنة 2004 كان الهدف منه هو حماية الحريات، وكانت الأزمات الداخلية للنقابات بسبب المصالح الشخصية وحول القيادة أحد عوامل نكوص وانسداد هذه التجربة.

لكن السنوات القليلة الماضية طرحت وظفرت النقابات بعدة مطالب كالاعتراض على قانون المالية، ويندون بمسودة مشروع قانون العمل، فبين الاعتراض والرفض سرعانما تشكلت وحدة نقابية جديدة حولت إلى كونفدرالية جديدة سنة 2018 (جابي، حسين، و سمير، 2020، صفحة 30).

تلاها تجمع كنفدرالية النقابات الجزائرية CSA13 نقابة مستقلة تنحدر من مختلف القطاعات، من بينها 5نقابات في قطاع التربية (جابي، حسين، و سمير، 2020، صفحة 23) ، هذا التضامن النقابي في الحقيقة سبق التأسيس نتيجة لتلك الإضرابات والمسيرات التي قادتها هذه النقابات في الميدان، مثال على ذلك

تعد نقابات قطاع التربية واحدة من النماذج الجديرة بالذكر والتي شهدت تضامن فيما بينها خلال الفترة الأخيرة وما بادرت به من إضرابات ومسيرات تضامنية بين النقابات نقابة CNAPEST، EMPEP وغيرها من نقابات القطاع، إضافة إلى نقابات المدراء والمفتشين كنقابات لأول تساند نقابات القطاع التربوي.

النقابات انضمت إلى مجتمع المخاطرة وعلاقات العمل لأجل تسيير وتحويل الحوار والتضامن الداخلي بين المشتركين في النقابة إلى نضال مطلبي، فالنقابات المستقلة في الجزائر هي من تحملت عبء الإضراب والمسيرات والحوار بين الأطراف والمفاوضات لأجل كسب نضالها النقابي وهذا الأخير نلتمسه من خلال التوافق القيمي الذي يهدف إلى التوافق والانسجام ومنه تحقيق الانتماء ذو المرجعية الثقافية حيث يصرح الباحث الجزائري ناصر قاسيمي في كتابة"" المرجعية الثقافية للجماعة التي تقوم بدورها بصياغة مواقف الأفراد وأفعالهم داخل المنظمة، فهذه المعتقدات دورها وظيفتها إحداث الانسجام والتلاحم والتضامن داخل الجماعة، وترسخ فيهم الوعي بالإنتماء" (ناصر، 2017، صفحة 55)

فعامل الإنتماء الذي تسعى النقابات إليه مهم جدا لكسب قوة داخلية وتضامن بين الفاعلين فيها من شأنه أن يساهم في فعالية الأداء النقابي وحصوله على حرية وتمثيل أكبر، فالنقابات من خلال استراتجياتها المختلفة تسعى كسب رهان المنخرطين كسياسة احتواء لتقوية جبهتها، وذلك من خلال لعب أوراق التفاوض واستغلال هامش الحرية والمناورة للحصول على حقوق مناضليها والدخول كشريك اجتماعي واقتصادي على مستوى النقابات القطاعية.

فالمفاهيم الحديثة كمسألة التداخل المهني والاجتماعي، التفاوض حول الأجور، التقاعد المسبق، والمشاركة في حوارات الثلاثية وغيرها من المسائل ماهي إلا غنيمة حرب خاضتها النقابات عبر مسارها الطويل ونضالها المستمر، فالنقابات غيرت من وظائفها وأدوارها نظرا للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الحاصلة في المجتمع الجزائري ككل وعلى مستوى قطاع التمثيل من جهة أخرى.

وما نلاحظه في واقع النقابية اليوم وخاصة في بعض القطاعات كقطاع التربية الذي شهد ممارسة فعلية للتضامن النقابي ومثال على ذلك ما أقبلت عليه الكنفدرالية الوطنية لعمال التربية خلال السنتين الماضيتين حتى الوقت الحالي، وهو محاولة أجرئة فعل التضامن ميدانيا بين مختلف تركيبتها البشرية، وهذا ما نجحت فيه جزئيا من خلال هذا التضامن الذي استمر لأسابيع لأجل الدفاع عن القضايا المشتركة بين كل المستخدمين.

لكن من جهة أخرى وكحوصلة مازالت تعترض هذا الفعل عقبات وعراقيل يمكن إسنادها إلى الصراع والإرتجاج المتواجد داخل البنى النقابية (صراع المصالح)، إضافة إلى صراع الأدوار الوظيفية داخل الهياكل النقابية، من جهة أخرى النقابية لا زالت تشهد حالات من التأزم في علاقاتها مع الطرف الآخر الناتج عن ضعف الحوار والمشاركة الفعلية في صنع القرارات، هذه العقبات حالت دون وجود تضامن نقابي قوي يكون فاعلا لأن الحقل النقابي تتحكم فيه أطراف وميكانيزمات تساهم في التقليل من فعاليته ووجوده كفاعل إجتماعي له أراء وتوجهات.

6. خاتمة

ساهمت التغيرات الإجتماعية في أحداث تغييرات على مستوى الفعل النقابي في الجزائر، حيث انتقل الأحادية إلى التعددية وهذا يعود للنسق السياسي في ذلك، إضافة إلى التوجه نحو سياسة الانفتاح الاقتصادي الليبرالي التي أسهمت بدورها في تعددية وتجارب نقابية واسعة أشبه بالحركات الاجتماعية، وكان التضامن النقابي الفعل الأكثر تواجدا ضمن الوجه الجديد للنقابات المستقلة في الجزائر نظرا لما قدمته التعددية السياسية من امتيازات على مستوى الساحة النقابية ، إلا أن تجارب التضامن كثيرا ما فشلت بسبب الانسداد والتصدعات داخل النقابة الواحدة أو داخل التكتلات النقابية وهذا راجع إلى البيروقراطية التسييرية و الصراع لأجل التمثيل والقيادة على مستوى الفروع، ومن جهة ثالثة الوصاية التي تمارسها الأحزاب على النقابات أعادت في كثير من الأحيان التجربة النقابية إلى نقطة الصفر.

7. قائمة المراجع

1- صلاح الدين لعريني .(2014) .مفهوم الهابيتوس عند بيار بورديو .*مجلة العلوم الإجتماعية، العدد 09 . الجزائر*

2- عبد الله محمد عبد الرحمان .(1998) .*علم الاجتماع الاقتصادي النشأة والتطور* .الاسكندرية –مصر : مكتبة الانجلو المصرية.

3- بوبكربوخريسة .(2017) .*سوسيولوجيا بيير بورديو)تحليل في النظريو والمفاهيم والمنهج* .(الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية.

4- بولعراس نور الدين .(2017) .النقابية في الجزائر من النضال الفئوي إلى استراتيجية التكتل القطاعي – قراءة سوسيولوجية في إشكالية الهوية النقابية .–*الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، الجزائر* .

5- جابي ناصر ,.حسين زبيري ,.سميرلرابي , .(2020) .*النقابات في الجزائر عمل وعدالة اجتماعية)التاريخ، الحالة الراهنة، والسيناريوهات* .(الجزائر :مؤسسة فردريش ايبرت.

6- زبيري حسين .(2019) .*مساهمة في سوسيولوجيا النقابية في الجزائر)الإرث التاريخي واستراتيجيات الراهن* .(الجزائر :دار الخلدونية.

7- عنصر لعياشي .(2012) .النقابية وعلاقات العمل)دراسة حالة نقابات الجزائر.

8- غسان خالد .(2016) .*الهابيتوس العربي قراءة سوسيو–معرفية في القيم والمفاهيم* .لبنان :منتدى المعارف.

9- جورج فريدمان، بيار نافيل) .د س . .(*رسالة في سوسيولوجيا العمل* .الجزائر , ترجمة حسين حيدر : الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

10- عنصر لعياشي .(2020) .*سوسيولوجيا الجزائر المعاصرة المؤسسات، الفاعلون، التحولات* .

11- غوستاف لوبون .(2019) .*سيكولوجية الجماهير* .لبنان :دار الساقي للنشر والتوزيع.

12- محمد حسن ,.خليل ابراهيم .(1995) .*النقابة كإطار مرجعي للسلوك المهني* .لإسكندرية)مصر :.(جامعة الإسكندرية كلية الأداب قسم علم الاجتماع.

13- ناصر قاسيمي .(2017) .*سوسيولوجيا المنظمات دراسات نظرية وتطبيقية* .الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية.

14- Francois, & Alain, Tourain. (1985). . *le mouvement ovrier*. paris: revue froncaise de sociologie.